



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١١٤

الاثنين، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/59/874)

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٣١٢/٥٩ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، السماح لتسع من الدول الأعضاء العشر بالتصويت في الجمعية العامة إلى أن تتخذ الجمعية قراراً نهائياً في هذا الشأن خلال الجزء الرئيسي من دورتها الستين. ووردت تلك المعلومات على النحو الواجب في الوثيقة A/59/874.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/59/874؟
تقرر ذلك.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

مشروع القرار (A/59/L.67)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل
نيجيريا كي يتولى عرض مشروع القرار A/59/L.67.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/59/874، التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأنه توجد ١٠ دول أعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية إلى الأمم المتحدة بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً للمادة ١٩ من الميثاق "لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها".

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

على إقناع منتقدي المنظمة بأن في وسع الدول الأعضاء أن تسمو فوق المصلحة الذاتية الضيقة وأن تحتضن المصالح الأوسع نطاقاً للمجتمع الدولي.

وتعزز النقاط السابقة مشروع القرار الذي يتضمن، في فقرات ديباجته، المبادئ التالية. أولاً، يؤكد مشروع القرار من جديد على الالتزام بتعزيز الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. ثانياً، ينبغي أن تؤثر آراء الدول الأعضاء في اتخاذ قرار بشأن تحقيق الأفكار المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ثالثاً، إن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يكون أكثر تمثيلاً لسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويستلزم ذلك تصحيح عدم الإنصاف وعدم التوازن الحاليين في تكوين المجلس. رابعاً، إن مجلس الأمن سيكون في وضع أفضل للاضطلاع بمسؤولياته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين عندما يكون أكثر شمولاً.

ويقدم مشروع القرار، في فقرات منطوقه، حجة قوية لتحقيق الأهداف السابقة. فهو يتوخى حجماً للمجلس ليس من شأنه أن يضعف تماسكه أو يبدد الإرادة المشتركة لحماية وتعزيز قضية السلام والأمن الدوليين في جميع أرجاء العالم. ويقترح مشروع القرار توزيع المقاعد لفئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة بطريقة تكفل تمثيلاً أكبر للبلدان النامية، بينما تراعي بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية التي تقدم إسهامات كبيرة للنهوض بأهداف الأمم المتحدة وأغراضها. ويسعى مشروع القرار إلى تزويد الأعضاء الدائمين المحدد خاصة بصلاحيات تتناسب مع مسؤولياتهم الجديدة في المجلس الموسع. وأخيراً، يقترح مشروع القرار إجراء تعديل في الأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة بغية تنفيذ التوسيع المقترح للمجلس.

وترى المجموعة الأفريقية أن مشروع القرار متوازن ومعد للتصدي لتحديات عصرنا. وهو يقترح مكاسب

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء، أن أتولى عرض مشروع القرار A/59/L.67، الذي قدمته الدول الواردة أسماؤها في الوثيقة. كما أود أن أوضح أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إريتريا، بوروندي، بنن، جمهورية أفريقيا الوسطى، سوازيلاند، توغو.

إن سعي أفريقيا إلى العضوية في مجلس الأمن الموسع في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة ظل يتم الإعراب عنه في مختلف إسهامات الدول الأفريقية في المناقشات السابقة، بما في ذلك المشاورات التي بدأتموها، سيدي. ويقوم موقف أفريقيا على أساس التقدير بأنه يتعين على ذلك الجهاز الهام أن يكيف نفسه مع الوقائع الحالية بإبراز مبدأ الإنصاف والتوازن في تكوينه واختصاصاته. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك، نظراً لأن المجلس يمارس مسؤولية رئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين في جميع أرجاء العالم. وبالتالي ينبغي للمجلس أن يستمد مكانته ويكتسب شرعية أوسع في إطار المجتمع الدولي لقراراته إذا أُريد له أن يكون ممثلاً حقاً لجميع الأعضاء.

وأعرب قادة الدول والحكومات الأفريقية، في دورتهم العادية الخامسة لمجلس الاتحاد الأفريقي التي اختتمت مؤخراً في سرت، في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، عن عزمهم على أن يرموا بثقل دعمهم السياسي خلف جهود المجتمع الدولي الحالية الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف. وترى أفريقيا أنه قد حان الآن الوقت لاتخاذ قرار بشأن تلك المسألة، التي جرت بشأنها العديد من المناقشات خلال الأعوام. والمسائل واضحة والتحديات جلية والفرص هائلة. وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر المقبل للدول الأعضاء فرصة قيمة للغاية لإذكاء آمال البشرية وثقتها بالأمم المتحدة بوصفها هيئتنا الأولى المتعددة الأطراف. كما أن ذلك القرار سيعمل

حرماتها من حصتها العادلة في المقاعد غير دائمة العضوية. وقد آن الأوان، ونحن نتطلع إلى إصلاح مؤسسي حقيقي في منظماتنا، لكي نصحح هذه الأوضاع، فنعيد للشعوب الأفريقية حقوقها المشروعة ونعزز من شرعية وفاعلية قرارات مجلس الأمن، ومن قدرة المجلس على التصدي للتحديات والأخطار الجديدة التي يواجهها مجتمعنا الدولي.

وفي سعي أفريقيا للتوصل إلى هذه النتيجة، خطت خطوات طويلة، بدءاً بقمة موريشيوس عام ١٩٧٦، التي شكلت نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تحقيق هذا الهدف، ثم اعتماد أول موقف أفريقي متكامل وموحد في هراري عام ١٩٩٧، أعيد تقييمه وصياغته في توافق إزولويني في مطلع هذا العام، الذي اتخذته القمة الأفريقية الأخيرة أساساً لإعلان سرت ومشروع القرار المعروض للبحث اليوم.

وقد كان التضامن الأفريقي - الذي نتخذه أساساً لعملنا في كل المجالات - النبراس الذي يرشدنا في سبيل تحقيق هذا الهدف، فأتى توافق إزولويني كمحصلة لتنازلات متبادلة قدمتها الدول الأفريقية كافة - تلك التي أيدت البديل ألف والتي أيدت البديل باء - لكي يرسم صورة متكاملة العناصر لموقف يقوم على المطالبة بمقعدين دائمين، يتمتع شاغلاهما بكل المزايا والصلاحيات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض، والمطالبة أيضاً بخمسة مقاعد غير دائمة تتيح لكل من مجموعتنا الفرعية ما تتطلع إليه من تمثيل في جميع الأوقات. كما أرسينا في نفس الوقت الضمانات والدعائم الراسخة لجعل هذا التوسيع لصالح القارة الأفريقية جمعاء، وأكدنا جميعاً - وبما لا يدع مجالاً للشك - على محورية التنفيذ المتكامل لجميع عناصر هذا الموقف الأفريقي المشترك، دون استثناء.

ورغم عدم معالجة أي من المجموعات الأخرى لهذا الموضوع في إطار إقليمي يقوم على التعاون والترابط

لجميع المناطق، على النحو الذي أوصى به تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، فضلاً عن تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح". كما يسعى مشروع القرار إلى معالجة عدم التوازن الأساسي في تكوين مجلس الأمن.

إن رؤساء الدول الأفريقية أعطوا توجيهات بأن يقدم مشروع القرار بغية أن يكون سنداً مرجعياً للتفاوض مع الدول الأعضاء الأخرى والمجموعات المهمة. وبالتالي، فإن أفريقيا منفتحة تجاه إجراء مفاوضات، ولكن إذا أُريد للمفاوضات أن تكون مثمرة، فغني عن القول إنه لا بد أن يحظى المفاوضات ببعض النقاط الأساسية للاتفاق، مع الوضع نصب الأعين تصميم أفريقيا على تصحيح وضعها الحالي بوصفها المنطقة الوحيدة غير الممثلة في مجلس الأمن في فئة العضوية الدائمة. لذلك، فإن مقدمي مشروع القرار يوصون الدول الأعضاء بالنظر في مشروع القرار.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدي الرئيس، يسعدني ويسعد وفد مصر المشاركة في تقديم مشروع القرار الأفريقي بشأن توسيع وإصلاح مجلس الأمن، الذي يبلور رؤية وفكر وحكمة القادة الأفارقة، الذين توصلوا لهذا الموقف الموحد في القمة الأفريقية التي عُقدت في سرت مطلع هذا الشهر، ليبرهنوا على تطلعهم إلى المساهمة بفاعلية في تحقيق آمال المجتمع الدولي، من خلال إصلاح مؤسسي حقيقي يقوم على ترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة والمشاركة الفاعلة من جميع الدول والحضارات والثقافات في العمل الجماعي الدولي من خلال الأمم المتحدة.

فرغم أن القضايا الأفريقية تحتل ما يزيد على ٦٠ في المائة من القضايا المعروضة على مجلس الأمن، فقد ساهمت العديد من الاعتبارات التاريخية والعملية في حرمان قارتنا من التمثيل في الفئة الدائمة للعضوية في مجلس الأمن، كما

جديدا على عملية الإصلاح المؤسسي الذي نتطلع إليه، والذي يقوم في أحد أركانه الرئيسية على إلغاء حق النقض لجميع الأعضاء الدائمين القدامى والجدد، باعتباره ممارسة غير ديمقراطية لا تتفق مع روح العصر. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن أفريقيا تصر - ترسيخا لمبادئ المساواة والعدالة والديمقراطية - على تمتع الأعضاء الدائمين الجدد بحق النقض أسوة بالأعضاء الدائمين الحاليين.

إن عضوية مجلس الأمن مسؤولية مستقبلية لكل من سيتم اختياره لشرف هذا التمثيل، الذي يجب أن يستند إلى قدرة متزايدة على العطاء والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك أن نصحح معا كل الأوضاع الخاطئة، وأن نعمل معا على تحقيق التوازن الإقليمي والحضاري المنشود من خلال عملية توسيع مجلس الأمن.

ومن نفس المنطلق، فمسؤوليتنا هنا جميعا أن نعمل أيضا على إصلاح سبل العمل في المجلس جذريا وجوهريا، يصحح من الممارسات الخاطئة، ويرسخ من التوازن بين الأجهزة الرئيسية في المنظمة، ويضمن أن يظل مجلس الأمن مثلا للمساواة والعدالة ومنبرا للمشاركة الفاعلة في صياغة وتنفيذ نظام أمن جماعي جديد.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): هذه هي المرة الثانية خلال أسبوع تشرع فيها الجمعية العام بالنظر في مشروع قرار - ومشروع القرار هذا قدمته أفريقيا - بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، فإنني أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لنيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

أود في البداية أن أشدد على أن أفريقيا، بعيدا عن اتخاذ موقف رد الفعل في تقديمها بشكل رسمي لمشروع قرارها، تستند إلى ادعاء أنها عملاق للأفكار يحظى برؤية

الإقليمي داخل المجموعات المختلفة لتعزيز وترسيخ أسس الديمقراطية في اختيار ممثليها في مجلس الأمن، فقد تعاملت أفريقيا مع هذه القضية من منظور إقليمي، يعزز من الرابطة بين أعضاء المجلس الجدد وبين قضايا القارة الملحة التي تشغل القدر الأكبر من أعماله، ويتسق في نفس الوقت مع المنظور الدولي المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة والقاضي بانتخاب أعضاء المجلس من خلال الجمعية العامة وبأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

وكما يظهر جليا في مشروع القرار الأفريقي، لم تشغل أفريقيا فحسب بمطالبها أو تطلعاتها الذاتية، بل حرصت على تقديم تصور متكامل لما تراه توسيعا عادلا للمجلس، على نحو يراعي مصالح المناطق الجغرافية كافة، ويضمن تمثيلا متوازنا لكل الحضارات والثقافات في المجلس الموسع. وفي ذلك الإطار، فقد راعت أفريقيا المطالب العادلة لحركة عدم الانحياز التي طالبت في وثيقة ديربان عام ١٩٩٨ بزيادة عدد أعضاء المجلس إلى ما لا يقل عن ٢٦ مقعدا. وراعت أيضا أهمية الربط بين تحقيق آمالها وتطلعاتها من جهة، وتحقيق آمال وتطلعات المجموعات الجغرافية الخمس في الأمم المتحدة، دون مصادرة حقها في المطالبة لما تراه عادلا ومحققا لمصالحها الإقليمية.

وفي هذا الإطار، فقد بدأت أفريقيا - من خلال آلية المتابعة التي أنشأها القادة الأفارقة - في عقد سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع جميع المجموعات الإقليمية والسياسية والمجموعات الأخرى المهتمة بالموضوع بهدف توسيع قاعدة الاتفاق على أسس للتوسيع تحقق مصالحنا جميعا دون استثناء.

إن وفد مصر يضم صوته إلى صوت نيجيريا، بصفتها مثلا لرئاسة الاتحاد الأفريقي، في مطالبة جميع الدول بدعم مشروع القرار الأفريقي، الذي يضيف بعدا هاما

أود أن أؤكد على الجوانب الأساسية التي تشكّل الموقف الأفريقي. أولاً، يجب أن يشمل المقعدان الدائم اللذان سيخصصان لأفريقيا على استخدام حق النقض. ثانياً، يجب أن تُعطى أفريقيا مقعدين غير دائمين إضافيين. أخيراً، يتم اختيار المرشحين الأفارقة بواسطة الاتحاد الأفريقي.

أعود مرة أخرى إلى موقفنا فيما يتعلق بحق النقض. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الجمعية بأنه منذ عام ١٩٧٦ اتخذت البلدان الأفريقية موقفاً مبدئياً ضد حق النقض، الذي تراه غير ديمقراطي وغير منصف وينطوي على مفارقة تاريخية. ومع ذلك ففي عام ١٩٩٧ في هراري، عندما تمت صياغة واعتماد الموقف الأفريقي بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، طالبت قارتنا بمقعدين دائمين مشغوعين بحق النقض. وفيما بعد، في أوزولويني، أعادت أفريقيا التأكيد على معارضتها لحق النقض، بينما قررت في نفس الوقت أنه طالما أن الأعضاء الدائمين الحاليين يتمتعون بذلك الحق، فإن أفريقيا بدورها ينبغي أن تتمتع به أيضاً.

وبالنسبة لوفدي، فإن الاختيار واضح ومباشر: إما أن يلغى حق النقض أو أن يُمنح للأعضاء الدائمين الجدد. وأكرر أننا لن نرضى بوجود مجلس أمن ذي ثلاثة مستويات، أو أن نكتفي بمقاعد دائمة منقوصة السلطة. إننا نعرف أنه بدون حق النقض، لن يكون للأعضاء الدائمين الجدد أي تأثير على مجرى الأحداث ولن يكون باستطاعتهم التأثير على علاقات القوى داخل مجلس الأمن، التي سيظل يسيطر عليها الأعضاء الدائمون الخمسة الحاليون. وأود أن أعيد التأكيد على أن الصفة المميزة للمقعد الدائم ليست دوام المقعد نفسه، ولكن ما يرتبط به من امتيازات.

وبينما نؤكد على استعدادنا للعمل مع كل الوفود والتزامنا بذلك لتحقيق تقدم بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، أود أن أؤكد بكل وضوح أننا نعتقد أن إعلان سرت

لمجلس للأمن متجدد وأكثر ديمقراطية وتمثيلاً. كما أنها تسعى إلى رفع ظلم تاريخي، بينما تستمر تشكل القارة الوحيدة التي تفتقر إلى مقعد دائم في مجلس الأمن.

إن النهج الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن، كما جاء في مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة، يعكس تطلعات أفريقيا المعلن عنها في توافق آراء أوزولويني التي أعيد التأكيد عليها في إعلان سرت، وكذلك التزامها بإصلاح مجلس الأمن بصورة تعكس حقائق عالم اليوم وتراعي التطلعات المشروعة لجميع الدول الأعضاء بشكل أفضل. وتقتصر أفريقيا توسيع عضوية مجلس الأمن إلى ٢٦ مقعداً. وتطلب لنفسها مقعدين دائمين بنفس الصلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض، كما تطلب خمسة مقاعد غير دائمة. وفي اللحظة المناسبة، وعملاً بروح التضامن والوحدة ووفقاً لإعلان سرت، سيقدر الاتحاد الأفريقي أساليب توزيع مقاعده. وستوزع المقاعد الأخرى على المجموعات الإقليمية الأخرى وفقاً للترتيبات الواردة في مشروع القرار الأفريقي.

وأود أن أذكر بأن هذا النهج قد اعتمد بالإجماع في مجلس الاتحاد الأفريقي، وهو أعلى هيئة في الاتحاد. وعلى ذلك، تقدم أفريقيا اقتراحها بروح من الوحدة والتضامن، يدفعها تصميم والتزام لا يحيدان بالتوصل إلى هدفنا المشترك من خلال مشاركة الجميع. وذلك الهدف هو إصلاح مجلس الأمن بحيث يصبح أكثر ديمقراطية وشرعية وأوسع تمثيلاً وأكثر فعالية.

إن هدي اليوم ليس شرح مختلف العناصر التي ترد في مشروع القرار أو أن أذكر الجمعية بالتقدم والمراحل المختلفة التي مرت بها أفريقيا في أعقاب مؤتمر قمة موريشيوس للتوصل إلى توافق آراء أوزولويني وإعلان سرت. ومع ذلك،

كما اعتمدته زعمائنا في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد المعقود في سرت، ليبيا، في أوائل هذا الشهر.

وتسعى أفريقيا للحصول على مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس أمن موسّع، كما تسعى إلى تحقيق تغييرات أساسية في أساليب عمل المجلس لجعله أكثر شفافية وأكثر مساءلة. ويتمثل المبدأ الذي يعزز مشروع القرار في الحاجة إلى ضمان تمثيل أفريقيا تمثيلاً فعالاً في مجلس الأمن، مثل كل مناطق العالم الأخرى. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى أن القضايا الأفريقية تسيطر الآن على جدول أعمال المجلس.

ونعتقد أننا قد وصلنا إلى مرحلة حاسمة في مناقشة استغرقت عقوداً حول إصلاح مجلس الأمن. ولدى الدول الأعضاء الآن فرصة لم يسبق لها مثيل لتحديث المجلس وجعله أكثر تمثيلاً واستجابة لاحتياجات جميع البلدان والشعوب. كما نعتقد أن الوقت قد حان للبدء في معالجة أوجه الإجحاف التاريخي في نظام الحكم العالمي ومنح صوت لبلابين البشر في العالم النامي المستبعدين من عملية صنع القرار في مجلس الأمن الآن. ولقد آن الأوان أيضاً من أجل طي فصل من التاريخ بعد حربين عالميتين، ومن أجل المضي قدماً في سعينا لتحقيق الأمن الجماعي بالعمل معاً بطريقة أكثر شمولاً وشفافية وديمقراطية.

ونعتقد أننا إذا أحققنا في اغتنام هذه الفرصة، فإن مصداقية وشرعية مجلس الأمن ونظام الحكم العالمي بأكمله ستواصل التدهور بشكل يضرّنا جميعاً. كما نعتقد أننا وصلنا إلى نقطة أصبح عندها الوفاء بالتطلعات العامة من أجل إقامة نظام حكم عالمي جيد أمراً لا يمكن تأجيله إلى نقطة لا يمكن تحديدها في المستقبل.

إننا، في أفريقيا، ننظر إلى إصلاح مجلس الأمن بوصفه جزءاً هاماً لا يتجزأ من عملية إصلاح أكبر في الأمم المتحدة

لا يمثل أي انحراف أو تنازل عن العناصر التي ذكرتها من فوري، والتي تشكّل جوهر توافق آراء أوزولويني وإعلان سرت. كما أود أن أكرر التأكيد على أن وفدي مستعد للعمل بلا كلل للتوصل إلى قرار نهائي حول إصلاح مجلس الأمن قبل أيلول/سبتمبر. ويكتسي هذا الإصلاح أهمية أساسية بالنسبة لنا جميعاً، لأن الوضع القائم غير مقبول لنا جميعاً. ما زال يفصلنا شهران عن شهر أيلول/سبتمبر. وأنا أعرف، سيدي الرئيس، أنكم على استعداد، لتنظيم تصويت حول إصلاح مجلس الأمن من الآن وحتى ١٤ أيلول/سبتمبر، بمجرد أن تعرب الوفود المعنية عن رغبتها في إجراء ذلك التصويت. فلنتفاوض إذن بحسن نية، وبهدوء وبروح من الإلحاحية ولكن بدون تسرّع، أو إذعان للجدول الزمني المصطنعة التي قد تُفرض علينا. ولنعمل، إذا اقتضى الأمر، طوال شهر آب/أغسطس لضمان نجاح كل الإصلاحات التي تحتاج إليها المنظمة بشدة - والتي يشكّل إصلاح مجلس الأمن بكل وضوح جزءاً لا يتجزأ منها.

أخيراً، أود أن أهيب بجميع الدول أن تشارك في تقديم مشروع القرار الأفريقي وأن تصوت لصالحه إذا ما طُرح للتصويت.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم)

بالانكليزية: نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع لإتاحة الفرصة للاتحاد الأفريقي لكي يقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرارنا بشأن إصلاح مجلس الأمن (A/59/L.67). ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لنيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم هو ثمرة مشاورات مكثّفة جرت داخل الاتحاد الأفريقي. وهو يحدد الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن

وبالنظر إلى أن أي إصلاح للأمم المتحدة لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة أفريقيا - التي تمثل بدولها الـ ٥٣ ما يقرب من ٣٧ في المائة من عدد الأصوات في الجمعية العامة - فمن المؤكد أيضا أن كل شيء يشير إلى الحاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان القوة الحاسمة التي تمثلها أفريقيا. ولا يعني ذلك أن باستطاعة أفريقيا أن تعمل بمفردها - فهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. فلا توجد مجموعة تستطيع أن تعمل بمفردها في هذا المشروع الهائل. وبالتالي، فإن تضامن الآخرين أمر حاسم ولا غنى عنه. ولذلك السبب، دعت أفريقيا إلى إجراء هذه المناقشة وإلى التشاور على أساس مشروع قرارها. وغني عن البيان أننا إذا تكلمنا عن المفاوضات، فإننا نعني أيضا تحقيق التفاهم، بل وحتى تقديم التنازلات، وكل هذا يجب أن يحدث في إطار من العدالة والإنصاف. وعند النظر في مشروع القرار هذا، الذي يتسم بالمرونة والتوازن، ينبغي أن نكون قادرين على التوصل إلى تسوية دينامية.

مرة أخرى، إن الهدف هو إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بحيث يعكس حقائق عالم اليوم قدر المستطاع. وإحدى تلك الحقائق أن معظم أفريقيا لم يكن مثلا وقت إنشاء الأمم المتحدة، في عام ١٩٤٥. وكما قال الأمين العام، إننا لا نستطيع أن نطالب الدول باستمرار بأن تحترم الديمقراطية بدون إرساء القدوة التي تُحتذى. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن صيغة إضفاء الطابع الديمقراطي التي اقترحتها أفريقيا في مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية يمكن أن تسهم في إقامة النظام الجديد الذي نصبو إليه جميعا.

ولذلك، فإن بوركينافاسو تؤيد بقوة البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا، الذي يترأس بلده الاتحاد الأفريقي حاليا، وعرض خلاله مشروع القرار بالنيابة عن أفريقيا

وما يتجاوزها. ونحن نطلق من حقيقة أن شعوب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء تتطلع إلى العيش في كرامة وحرية من العوز والخوف. ولذلك، نحن على استعداد لإشراك كل مناطق العالم بصورة كاملة في أعمال الأمم المتحدة وحشد تأييدها من أجل تقدم الإنسانية. ونحث المجتمع الدولي على تأييد طموحات أفريقيا في ذلك الصدد.

السيد كافاندو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية):

فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، هناك وجهة نظر واحدة على الأقل يؤيدها كثيرون، ألا وهي أن أفريقيا تستحق تمثيلا أفضل من تمثيلها الحالي في هذه الهيئة المختصة بصنع القرارات. وكانت الرغبة تتمثل، على أفضل تقدير، في معالجة الوضع الجائر الذي حدا برؤساء الدول الأفارقة في العديد من المناسبات - في هراري عام ١٩٩٧، وفي واغادوغو عام ١٩٩٨، ومؤخرا في أبوجا وسرت - إلى التأكيد من جديد على ضرورة تصحيح ذلك الخطأ التاريخي. وإعلان سرت واضح تماما بشأن تلك النقطة، بالنظر إلى أن رؤساء الدول الأفارقة دعوا إلى ضمان "الحقوق المشروعة لأفريقيا في تمثيل جغرافي عادل ومنصف". وترجمت تلك الرغبة إلى حقيقة تمثلت في صياغة مشروع القرار هذا الذي عرضه الاتحاد الأفريقي اليوم على الجمعية العامة للنظر فيه (A/59/L.67).

تشكل المقترحات الواردة في مشروع القرار الحد الأدنى الذي يمكن أن تطالب به أفريقيا، بالنظر إلى أنها القارة الوحيدة التي ليس لديها مقعد دائم في مجلس الأمن؛ في حين أن أوروبا وحدها لديها ما لا يقل عن ثلاثة مقاعد. أي إعادة هيكلة لذلك الجهاز ينبغي ألا تغفل النظر في تلك الحقيقة الأساسية.

قاطبة. ونحث الجمعية على أن تحذو نفس الحذو وأن تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.67 تأييدا تاما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥٣ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.